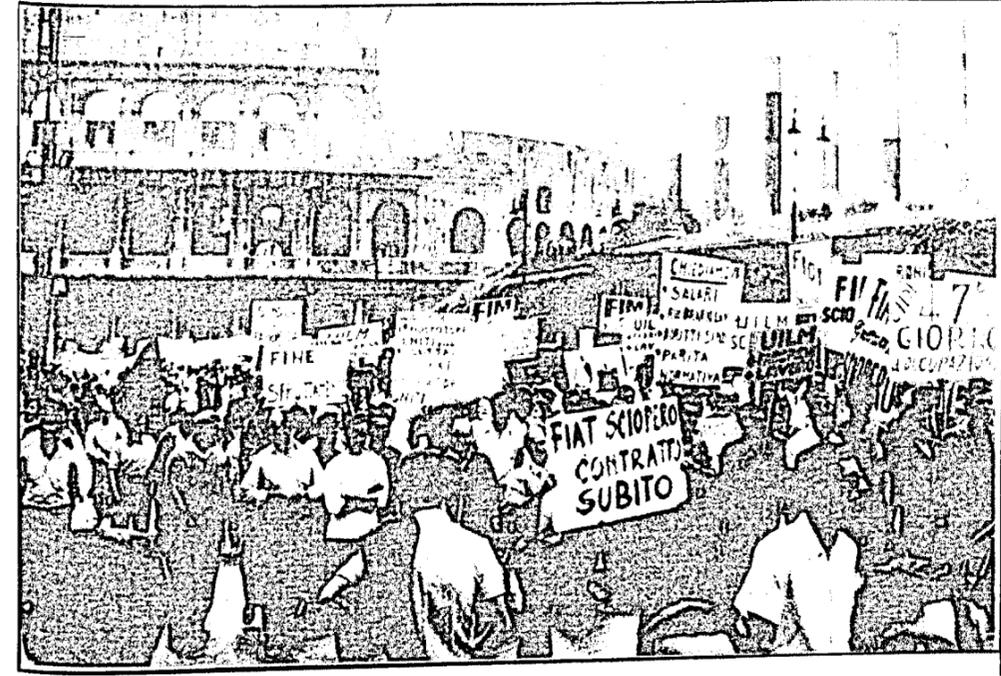


● بعد استقالة حكومة الدومور  
أصبح من باب المؤكد ان إيطاليا  
ستخوض انتخابات عامة مبكرة  
في شهر حزيران القادم ، ولم  
يعد هناك من شك بان الحزب  
الشيوعي الإيطالي سيحقق في  
هذه الانتخابات مكاسب ضخمة  
يتوقع ان تعطيه نسبة من المقاعد  
في البرلمان أكبر مما يتوقع ان  
يحققه الحزب الديمقراطي  
المسيحي الحاكم . وهذا ما  
سيجعل الحزب قوة سياسية في  
البلاد لن يعود بالامكان تجاهلها ،  
لا بل استبعادها عن الحكم .  
فقد حل رئيس الجمهورية  
البرلمان واصبح على الحكومة  
المستقيلة أن تعين موعدا  
للانتخابات العامة التي ستكون  
دون شك ، أهم انتخابات عامة  
في إيطاليا منذ سنة ١٩٤٨ . ففي  
خلال فترة لن تزيد على سبعة  
أسابيع ، سيتقرر ما اذا كانت  
هذه الدولة الأوروبية الغربية ،  
العضو في التحالف العسكري  
للمعسكر الرأسمالي ، ستنشأ  
فيها حكومة بتمثيل شيوعي قوي  
يشترك في وضع سياسات الدولة  
الداخلية والخارجية .



### إيطاليا

## انتخابات عامة في حزيران القادم لماذا يصير الشيوعيون على «التسوية التاريخية»؟

## وكيف ستترجم الولايات المتحدة تهديداتها؟

وبالصوت أعالي ، عن هذه المخاوف ، وتقوم  
واشنطن منذ عدة اشهر بهذه المهمة وبالتكثير من  
التشجيع عن طريق وزير خارجيتها كيسنجر ، فتارة  
تهدد الإيطاليين من « مغبة » تمكين الشيوعيين  
فرض انفسهم كطرف مشارك في حكم البلاد ،  
وطورا ، تهدد الشيوعيين وتذذر بما يمكن أن تكون  
عليه ردة فعلها اذا وصلوا ، وتارة اخرى تنذر  
وتحذر الحليقات الأوروبية من أن القبول بمشاركة  
الشيوعيين في الحكم في بلد أوروبي ، عضو

والاحتمال اصبح مؤكدا بانتظار الانتخابات  
ونائجها . والاحتمال الذي بات مؤكدا قد أدى الى  
انتشار جو من الترقب المتوتر ، والقلق الشديد ،  
في الاوساط الحاكمة في البلدان الأوروبية الغربية ،  
خاصة تلك التي تواجه تحديا متزايدا من اليسار  
وتنمو فيها قوة الشيوعيين . وقلقها هذا لا يختلف  
عن مدى القلق الذي تحول الى كابوس للولايات  
المتحدة ، الا من حيث كون هذه الاوساط الحاكمة  
الأوروبية قد تركت لواشنطن مهمة التعبير لافضل

التطور الهام المنتظر ، إذ ان الناخب الإيطالي  
الذي قاسى ٣٠ عاما في ظل حكم الحزب  
الديمقراطي المسيحي الذي أوصل البلاد الى شفير  
الهاوية وقد شله العجز والفساد بحيث بات حكما  
لا يحكم ، هذا الناخب الإيطالي كما أظهر خلال  
السنين الاخيرتين ، أصبح بأكثرية ، ينظر  
الى الحزب الشيوعي على انه البديل المنقذ . وقد  
قدم الحزب الشيوعي بدوره ، تنازلات اساسية  
ليصبح حزبا مقبولا داخل اطار النظام ، من أجل  
استقطاب اوسع القطاعات الممكنة التي تمكنه  
من الوصول الى مستوى من القوة السياسية يفرض  
فيها مطلبه بالمشاركة في الحكم . ويتفق المراقبون  
السياسيون في الغرب بان الحملة النفسية  
الاميركية لن يكون لها أي تأثير يذكر على نتائج  
الانتخابات رغم انها نجحت في اثارة ضيق وقلق  
قيادة الحزب الشيوعي . وكان مسؤول حزبي كبير  
قد عبر عن تخوف الحزب من أن يؤثر على قطاعات  
واسعة من الناخبين رفع واشنطن الشعار القائل بان  
التصويت للشيوعيين هو تصويت من أجل «مشاكل»  
مع الولايات المتحدة (!)

ولكن ما من شك بان فترة الاسابيع السبعة  
الفاصلة بين اليوم وموعد الانتخابات ستشهد  
تصعيدا للحملة النفسية الاميركية ، وتحركا  
اميركيا مكثفا على المستويين العلني والسري لمنع  
وصول الشيوعيين كمشاركين ، الى حكم إيطاليا ،  
أحد الاعمدة الاساسية لحلف شمال الأطلسي ،  
وبرغم التوجه الاصلاحي للحزب .

فقد نبذ الشيوعيون الإيطاليون مبدأ  
ديكتاتورية البروليتاريا المركزي ،  
واعلنوا التزامهم بانتهاج الطريق  
البرلماني للوصول الى الحكم ، والتزامهم  
بتحقيق التغييرات التي يتطلبها  
بالحاج ، الوضع العام في البلاد ، من  
خلال مؤسسات الدولة القائمة . وقد  
انعكس هذا التحول الاساسي على  
مواقف وسياسات الحزب الداخلية  
والخارجية . فالحزب مثلا ، يدعو الى  
اعتماد النموذج البريطاني في مجال  
الخدمات الصحية العامة ، والى نظام  
ضريبي أكثر فاعلية ، والى تخفيض  
جذري في الانفاق العام . ويقول خبير  
الحزب الاقتصادي الاول ، لوشيانو  
باركا ، بان مشاكل إيطاليا الرئيسية  
هي البطالة وانخفاض انتاجية العامل ،  
ولكنه لا يقول كيف ينوي الحزب معالجة  
هذه المشاكل ، بل يؤكد بان المقترحات  
التي سيطرحها في هذا المجال

### ستهدف الى اقناع الصناعيين الاميركيين بزيادة استثماراتهم أكثر فأكثر ، في إيطاليا .

أما على الصعيد الخارجي ، فان الحزب مثلا  
رغم معارضته الاولى لدخول إيطاليا عضوا في  
السوق الأوروبية المشتركة ، عاد فوافق على هذه  
العضوية وهو يشارك في نشاطاتها على كافة  
المستويات . كما انه يوافق على استمرارا إيطاليا  
عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي ، طالما ان  
الحلف يبقى تحالفا « دفاعيا » ، وطالما ان أحدا  
لا يطلب انشاء المزيد من القواعد الاطلسية في  
البلاد .

ولكن كل هذا لم يمنح وقوف الولايات المتحدة  
موقفا معاديا ومعارضاً معارضة كلية لمشروع  
« التسوية التاريخية » الشيوعي . وقبل بضعة  
أسابيع وقف هنري كيسنجر ليعلم « عدم قبول »  
بلاده مشاركة الشيوعيين في الحكم في إيطاليا ،  
محذرا الحليقات الأوروبية بان ليبرالية الحزب  
الشيوعي الإيطالي طارئة ، وانها ليست سوى



بيرلينغوير : كابوس اليندي

القناع الذي يخفي حزبا شيوعيا حقيقيا لا يمكن  
الا ان يقف في جبهة واحدة مع الاتحاد السوفياتي  
في لخطات الازمات الرئيسية . . . واعتبر الوزير  
الاميركي بان نظرية الدومينو التي طبقت في  
الهند الصينية ، يمكن أن تطبق في أوروبا  
الغربية اذا ما اقدمت دولة فيها على فتح باب  
حكومتها أمام الشيوعيين .  
لقد هدت واشنطن إيطاليا بانها ستعيد النظر  
بعلاقاتها معها اذا ما قامت فيها حكومة تضم  
شيوعيين . وعملية اعادة النظر في القاموس  
الامبريالي الاميركي ، تعني أمورا كثيرة وليس  
فقط حجب المساعدات الاقتصادية وتقييد عضوية  
إيطاليا في حلف الأطلسي . فبالاضافة الى تعزيز  
التيار الفاشي الجديد ، فان الولايات المتحدة  
كالدولة الامبريالية الكبرى ، تستطيع اللجوء الى

الحرب الاقتصادية المضادة لتحاول تقويض حكم  
في إيطاليا يشارك فيه الشيوعيين . والحزب  
الاقتصادية التفريرية التي لجأت اليها تمهيدا  
للاطاحة بحكم الرئيس الماركسي اليندي ، في  
تشيلي ما تزال قريبة من الذاكرة .

### في الواقع يستخدم بيرلينغوير زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي ، المثال التشيلي لتبرير عدم طموح حزبه في هذه المرحلة على الأقل ، للوصول الى السلطة ، والحكم منفردا .

ان بيرلينغوير يصر على أن طريق الحزب الى  
السلطة يجب أن يكون عبر « التسوية التاريخية » -  
والمقصود بها الاتفاق على الحكم مشاركة مع  
الحزب الديمقراطي المسيحي . ويبرر هذا الامر  
بالمصير الذي لاقاه حكم اليندي في تشيلي سنة  
١٩٧٣ وصعود الفاشية على انقاضه ، مشيرا الى  
حرض الحزب على أن لا يحاول الانفراد في حكم  
البلاد بالاعتماد على أكثرية برلمانية ضئيلة ، لان  
ذلك ينظر الحزب ، من شأنه تعريض إيطاليا  
لجهود اميركية تخريبية مماثلة لما تم في تشيلي .

ولكن على ما يراهن الحزب الشيوعي  
للنجاح في حل المشاكل الاقتصادية  
والاجتماعية الخادة التي تفرزها أزمة  
النظام الرأسمالي المستفحلة في إيطاليا ،  
عندما يلتزم بالعمل من خلال قنوات  
مؤسسات النظام الرأسمالي نفسها ؟  
ان محاولة الحزب اذا ما أصبح شريكا  
في الحكم - وسيكون شريكا قويا -  
لمعالجة مشاكل البطالة الحادة والتضخم  
والكساد الاقتصادي من خلال مؤسسات  
وأجهزة الدولة نفسها ، سيجد نفسه  
في مأزق من نوع اخر . سيجد نفسه  
شريكا في الحكم في نظام رأسمالي ،  
يحمل برامج اصلاحية لمعالجة مشكلات  
مستفحلة تتطلب عملية جراحية  
جذرية - هذا اذا ما استثنينا النشاط  
التخريبي الاقتصادي الذي ستلجأ اليه  
الامبريالية الاميركية ترجمة لتهديداتها  
بانها « لا يمكن أن توافق » على  
مشاركة شيوعيين في حكومات أوروبية  
يقدمونها للوصول الى مثل هذه  
المشاركة .